MARI - ماري

للصحافة المعمقة والإستقصائية

In-depth and investigative journalism

Rojnamegerîya Kûrbîn û Lêkolînvaniyê

إعداد : أ. صالح صالح (آرام الدوماني)

تحول العمل الحزبي الكردي في سوريا

من التمثيل السياسي إلى عسكرة النفوذ وتنظيمات عابرة للحدود وانعكاساته على الأمن القومي والسياسي

المقدمة

شهدت الساحة السورية منذ اندلاع الثورة عام 2011 تحولات بنيوية عميقة في بنيتها السياسية والأمنية والاجتماعية، نتج عنها إعادة تشكيل موازين القوى داخل الدولة والمجتمع، وظهور فاعلين جدد من غير الدول، لعبوا أدوارًا متزايدة التأثير في مسار الصراع ومستقبل الكيان السياسي السوري. وفي هذا السياق برزت الحركة السياسية والعسكرية الكردية في شمال وشرق سوريا بوصفها أحد أبرز هذه الفواعل، حيث انتقلت من حالة التهميش السياسي والتنظيمي إلى موقع متقدم في المعادلة السورية، مستفيدة من الفراغ الأمني، والتحولات الإقليمية، والدعم الدولي المتفاوت.

وقد مثّل صعود حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، وتأسيس الإدارة الذاتية، ثم الإعلان عن قوات سوريا الديمقراطية (قسد) عام 2015، نقطة تحول مركزية في مسار الحركة الكردية السورية، سواء على مستوى التنظيم السياسي والعسكري، أو على مستوى العلاقة مع الدولة السورية، ومع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف السوري. إذ لم يعد الدور الكردي مقتصرًا على المطالبة بالحقوق الثقافية أو السياسية، بل تطور إلى مشروع حكم ذاتي فعلي، مدعوم بقوة عسكرية منظمة، وشبكة مؤسسات إدارية وأمنية، تسيطر على مساحات جغرافية واسعة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية.

غير أن هذا التحول البنيوي في مسار العمل الحزبي الكردي لم يكن مجرد انتقال من الهامش إلى المركز، بل رافقه في بعض التجارب انزلاق متزايد نحو عسكرة العمل الحزبي، وظهور حالة من التداخل المركب بين النشاط السياسي والتنظيم المسلح، بما جعل بعض الأحزاب تتحول من أدوات تمثيل سياسي إلى أطر تنظيمية ذات طابع عسكري–أمني عابر للحدود. ويبرز في هذا السياق حزب العمال الكردستاني (PKK) بوصفه نموذجًا مركزيًا لهذا التحول، سواء من حيث بنيته الأيديولوجية والتنظيمية، أو من حيث امتداداته الإقليمية، وتأثيره المباشر وغير المباشر في تشكيل التجربة الكردية المسلحة داخل سوريا.

وقد أسهم هذا النمط من التنظيم السياسي–العسكري في إنتاج أشكال من العنف المنظم والممارسات التي اتخذت في بعض السياقات طابعًا راديكاليًا، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الأمن القومي السوري والأمن الإقليمي لدول الجوار، من خلال زعزعة الاستقرار الداخلي، وتعقيد التوازنات الحدودية، وإعادة إدراج القضية الكردية ضمن مقاربات أمنية إقليمية ودولية، بدل التعامل معها بوصفها قضية سياسية–حقوقية قابلة للحل ضمن إطار الدولة الوطنية.

كما لم تقتصر تداعيات هذا التحول على المستوى الأمني والإقليمي فحسب، بل امتدت آثارُه إلى داخل المجتمعات الكردية نفسها، حيث أسهمت عسكرة المطالب السياسية وربطها بأجندات تنظيمية عابرة للحدود في إضعاف الشرعية السياسية والأخلاقية للقضية الكردية، وتشويه بعدها الحقوقي، وتحويلها تدريجيًا من قضية مواطنة وحقوق إلى ملف أمني إشكالي، وهو ما ألحق ضررًا بالغًا بمصالح المجتمعات الكردية على المدى البعيد.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى تحليل الحياة السياسية الكردية في سوريا ضمن إطارها التاريخي والسياسي والأمني الأشمل، مع التركيز على تحولات العمل الحزبي الكردي من النشاط السياسي السلمي إلى التنظيم المسلح، ودراسة انعكاسات هذا التحول على بنية الحركة الكردية نفسها، وعلى الدولة السورية، وعلى البيئة الإقليمية المحيطة، وذلك بعيدًا عن المقاربات الأيديولوجية أو السرديات التبريرية، ومن خلال مقاربة تحليلية نقدية متعددة الأبعاد.

وفي هذا الإطار يطرح البحث سؤاله المركزي:

إلى أي مدى أسهم تحوّل العمل الحزبي الكردي في سوريا، ولا سيما من خلال صعود حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وتشكيل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والإدارة الذاتية، في إنتاج نمط من التداخل بين السياسي والمسلح، وما انعكاسات ذلك على الأمن القومي السوري، واستقرار الإقليم، ومستقبل القضية الكردية نفسها؟

ومن هذا السؤال تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

• ما السياق التاريخي والسياسي الذي تشكلت فيه الحركة الكردية السورية، وما العوامل التي مهّدت لتحول بعض أحزابها نحو عسكرة العمل السياسي؟

• ما طبيعة العلاقة التنظيمية والسياسية بين PYD وحزب العمال الكردستاني (PKK)، وكيف انعكست هذه العلاقة على ممارسات الحزب وبنيته داخل سوريا؟

• كيف تشكلت قوات سوريا الديمقراطية، وما طبيعة بنيتها العسكرية ووظيفتها السياسية والأمنية ضمن المشهد السوري والإقليمي؟

• إلى أي مدى نجحت الإدارة الذاتية في بناء نموذج حكم مستقر، وما أثر سياساتها الأمنية والعسكرية على المجتمعات المحلية الكردية وغير الكردية؟

• وما التداعيات الأمنية والسياسية المستقبلية لاستمرار هذا النموذج على وحدة الدولة السورية، وعلى القضية الكردية في بعدها الحقوقي والسياسي؟

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل ومتوازن للحياة السياسية الكردية في سوريا، من خلال تتبع تطورها التاريخي، وتحليل أدوار فواعلها الرئيسية، وتقييم تأثيراتها السياسية والعسكرية والاجتماعية على الداخل السوري وعلى البيئة الإقليمية المحيطة. كما يسعى البحث إلى تقديم قراءة استراتيجية تساعد صانعي القرار على فهم ديناميات الحركة الكردية، وحدود قوتها، ونقاط ضعفها، والسيناريوهات المحتملة لمستقبلها في إطار الدولة السورية.

وقد جرى تناول هذه القضايا عبر ثلاثة محاور رئيسية:

أولًا: السياق التاريخي والسياسي للحركة الكردية في سوريا.

ثانيًا: قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية: البنية والأدوار والتفاعلات.

ثالثًا: التقييم الاستراتيجي للأدوار والتأثيرات المستقبلية والتوصيات المقترحة.

أولًا: السياق التاريخي والسياسي للحركة الكردية في سوريا

يُعدّ الأكراد ثاني أكبر المكوّنات القومية في سوريا بعد العرب، وقد شكّل حضورهم الديمغرافي والثقافي عنصرًا ثابتًا في البنية الاجتماعية للدولة السورية الحديثة. غير أنّ تطور الحركة الكردية داخل الإطار السوري لم يقتصر على مسار المطالبة بالحقوق السياسية والثقافية، بل شهد، عبر مراحل متعاقبة، تحوّلات بنيوية أفضت في بعض تجاربه إلى تداخل متزايد بين العمل الحزبي والنشاط المسلح. وقد أسهمت المقاربة الأمنية التي انتهجتها الدولة السورية تجاه المسألة الكردية، إلى جانب القيود المفروضة على العمل السياسي، في دفع عدد من التنظيمات الكردية إلى البحث عن صيغ تنظيمية بديلة، مهّدت لاحقًا لعسكرة الفعل الحزبي وربطه بأطر تنظيمية ذات امتدادات إقليمية عابرة للحدود[1].

ومع اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام 2011 وتحولها لاحقًا إلى صراع مسلح متعدد الأطراف، دخلت الحركة الكردية السورية مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تعريف أدوارها ووظائفها السياسية والأمنية. ففي ظل انسحاب مؤسسات الدولة من عدد من المناطق ذات الغالبية الكردية، لم يقتصر ملء الفراغ على بناء هياكل حكم محلية، بل اقترن ذلك بتشكيل أطر تنظيمية تجمع بين السيطرة العسكرية والإدارة السياسية، ما مثّل انتقالًا فعليًا من العمل الحزبي التقليدي إلى نموذج سياسي–عسكري متكامل، تجاوز في طبيعته حدود العمل السياسي السلمي[2].

وفي هذا السياق، برزت قوات سوريا الديمقراطية بوصفها الإطار العسكري الأوسع الذي أعاد تنظيم القوة المسلحة في مناطق شمال وشرق سوريا، غير أنّ هذا الصعود لم يكن معزولًا عن تحولات أعمق في طبيعة الحركة الكردية نفسها. إذ

---

[1] "An Extraordinary Tale: The YPG/PYD Rises | Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist." Clingendael.org, 2021, www.clingendael.org/pub/2021/the-ypgpyd-during-the-syrian-conflict/1-an-extraordinary-tale-the-ypgpyd-rises/#:~:text=A%20first%20element%20of%20the,Syrian%20society%20in%20which%20Kurdish.

[2] "The PKK and the PYD: Comrades in Arms, Rivals in Politics?" Turkeyanalyst.org, 2016, www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/535-#:~:text=Until%20the%20outbreak%20of%20the,own%20authority%20over%20the%20area.

أسهم دمج البُعدين السياسي والعسكري ضمن بنية تنظيمية واحدة في تكريس نموذج من التداخل بين العمل الحزبي والنشاط المسلح، وهو نموذج حمل في طياته تداعيات أمنية داخلية وإقليمية، خاصة في ظل الارتباطات التنظيمية والفكرية العابرة للحدود، وما ترتب عليها من إعادة إدراج الفاعل الكردي ضمن مقاربات الأمن القومي الإقليمي.

انطلاقًا من ذلك، يتناول هذا الجزء السياق التاريخي والسياسي لتطوّر الحركة الكردية في سوريا، مع التركيز على التحولات التي شهدها العمل الحزبي الكردي من النشاط السياسي المحدود إلى نماذج تنظيمية ذات طابع سياسي–عسكري. كما يسلّط الضوء على الكيفية التي أسهمت بها هذه التحولات في إعادة صياغة موقع الحركة الكردية ضمن المعادلة السورية، وفي إنتاج أنماط من الفعل المنظم الذي تجاوز الإطار المحلي، وانعكس بصورة مباشرة على استقرار الدولة السورية وتوازناتها الإقليمية.

1- نشأة الحركة الكردية في سوريا ومسار تطوّرها السياسي

برزت ملامح النشاط الكردي في سوريا بصورة تدريجية منذ عشرينيات القرن العشرين، في إطار اتسم بطغيان الطابع الثقافي والاجتماعي على حساب التنظيم السياسي المباشر. وقد أسّس هذا النمط المبكر لخصوصية التجربة الكردية السورية، التي ظلت لفترة طويلة بعيدة عن العسكرة أو العمل المسلح، قبل أن تشهد لاحقًا تحولات عميقة دفعت باتجاه إعادة تعريف العمل الحزبي وحدوده ووظائفه[3].

وفي هذا الإطار، ظلّ النشاط الكردي خلال العقود الأولى من القرن العشرين محكومًا بطابع ثقافي واجتماعي أكثر منه سياسيًا منظّمًا، إذ اقتصر في معظمه على المبادرات الثقافية، والعمل الأهلي، ومحاولات إحياء اللغة والتراث، دون الانتقال إلى صيغة حزبية واضحة. ولم يشهد الحراك الكردي تحوّلًا نوعيًا نحو التنظيم السياسي الحزبي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، حين بدأت تتشكّل أولى

[3] عبد الوهاب المرسي، اتفاق تاريخي بين أكراد سوريا وحكومتها.. هل يطفئ نيران التاريخ؟، الجزيرة دوت نت، 11 مارس 2025م: https://url-shortener.me/8UM8

الأحزاب الكردية السورية، بما عكس تطورًا تدريجيًا في الوعي السياسي، واستجابة لتغيرات داخلية وإقليمية متسارعة.

خلال مرحلة الاستقلال، اتسمت المطالب الكردية في سوريا بقدر من البراغماتية السياسية، حيث جرى التركيز على الحقوق الثقافية والمشاركة السياسية دون تبنّي مشاريع راديكالية أو مسارات مسلحة. غير أنّ إخفاق هذه المقاربة في تحقيق مكاسب مستدامة، إلى جانب تصاعد القيود الأمنية، أسهم لاحقًا في خلق بيئة حاضنة لتحولات أكثر حدّة داخل الحركة الكردية.

غير أنّ هذه المرحلة لم تخلُ من تحديات بنيوية داخل الحركة الكردية نفسها، إذ أسهم التشرذم الحزبي والانقسامات التنظيمية في إضعاف الفعل السياسي المدني، وفتح المجال أمام صعود نماذج تنظيمية بديلة أكثر انضباطًا وقدرة على الحشد، وهو ما سيشكّل لاحقًا أحد المداخل الأساسية لتحوّل العمل الحزبي نحو صيغ أكثر عسكرة وتنظيمًا[4].

شكّل تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا نقطة انتقال أساسية نحو العمل الحزبي المنظم، غير أنّ مساره سرعان ما تأثر بالانقسامات الأيديولوجية والخلافات القيادية، ما أدى إلى تفكك بنيته التنظيمية وتعدد الأطر الحزبية المنبثقة عنه. وقد أسهم هذا التشظي في إضعاف العمل السياسي المدني، ومهّد تدريجيًا لظهور قوى أكثر انضباطًا وتنظيمًا، استطاعت لاحقًا ملء الفراغ القيادي من خلال الجمع بين التنظيم السياسي والبنية العسكرية[5].

بصورة عامة، شهدت الحركة الكردية في سوريا منذ منتصف ستينيات القرن العشرين مرحلة اتسمت بتشظي البنية الحزبية وتعدد التنظيمات السياسية، بما

---

[4] Al-Kati, Mohannad. “The Kurdish Movement in the Arab World: The Syrian Kurds as a Case Study.” AlMuntaqa, vol. 2, no. 1, Apr.–May 2019, pp. 45–61. Arab Center for Research & Policy Studies. JSTOR, www.jstor.org/stable/10.31430/almuntaqa.2.1.0045

[5] Kurdistan Democratic Party, from a base for “unity” to an arena for division, Enab Baladi, 10 may 2017: https://english.enabbaladi.net/archives/2017/05/kurdish-political-movement-syria/#:~:text=After%20the%20announcement%20of%20its,and%20cultural%20groups%C2%A0such%20as%20the%C2%A0Kurdistan%C2%A0Democratic

أضعف قدرة الحركة على بلورة مشروع سياسي موحّد. وقد أسهم هذا التفتت التنظيمي، في ظل بيئة أمنية شديدة التقييد، في إفراغ العمل الحزبي من فاعليته السياسية، وخلق فراغ قيادي استمر لعقود، شكّل لاحقًا أحد المداخل الأساسية لصعود نماذج تنظيمية بديلة أكثر انضباطًا، اعتمدت على الدمج بين العمل السياسي والبنية العسكرية.

وفي هذا السياق، تمحورت الخلافات الحزبية حول قضايا أيديولوجية وتنظيمية تتعلق بطبيعة النضال الكردي وحدود العلاقة مع الدولة السورية، دون أن تفضي إلى بناء أطر سياسية قادرة على تجاوز الانقسام البنيوي. وقد أدى هذا الواقع إلى استمرار حالة التنافس الداخلي، بدل التحول إلى مشروع سياسي جامع قادر على تمثيل المجتمع الكردي ضمن الإطار الوطني السوري.

إلى جانب ذلك، ظهرت محاولات متعددة لإعادة تنظيم العمل السياسي الكردي عبر أطر جماهيرية وتنظيمات قاعدية، غير أنّ هذه المبادرات ظلّت محدودة التأثير، وعاجزة عن تجاوز حالة التشرذم أو بناء قيادة مركزية موحّدة، الأمر الذي عمّق أزمة التمثيل السياسي داخل الحركة الكردية[6].

ومع اندلاع الثورة السورية عام 2011، دخلت الحركة الكردية مرحلة جديدة من إعادة الاصطفاف السياسي، تمثّلت في محاولات لإعادة توحيد الخطاب الحزبي من خلال أطر جامعة، غير أنّ هذه المساعي سرعان ما اصطدمت باستمرار الانقسامات البنيوية، وعدم القدرة على فرض قيادة سياسية موحّدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية التي فرضتها الحرب.

وعلى الرغم من هذه المحاولات، ظلّ التعدد الحزبي والانقسام الأيديولوجي سمة بنيوية للحركة الكردية السورية، وأسهم هذا الواقع في إضعاف الفعل السياسي المدني، وتهيئة البيئة لصعود قوى جديدة ذات طابع سياسي–عسكري، استطاعت أن

[6] Sirwan Kajjo, Christian Sinclair, “The Evolution of Kurdish Politics in Syria - MERIP.” Middle East Research and Information Project, 31 Aug. 2011, www.merip.org/2011/08/the-evolution-of-kurdish-politics-in-syria/#:~:text=Salah%20Badreddin%2C%20an%20early%20member,8%5D%20The%20left%20was.

تملأ الفراغ القيادي وتفرض نفسها بوصفها الفاعل الأكثر تنظيمًا وتأثيرًا في المناطق الكردية خلال سنوات الصراع اللاحقة.

خلال المرحلة السابقة على عام 2011، ظلّ الفعل السياسي الكردي في سوريا محصورًا ضمن هامش ضيّق، نتيجة تعامل الدولة مع المسألة الكردية بوصفها ملفًا أمنيًا، وما رافق ذلك من قيود صارمة على العمل الحزبي والتنظيمي، الأمر الذي حال دون تطور الأحزاب الكردية كفاعل سياسي مؤسسي داخل الدولة.

واتسمت سياسات الدولة تجاه الأكراد بممارسات إقصائية ذات طابع قانوني وأمني، أسهمت في تكريس العزلة السياسية والاجتماعية، وأضعفت إمكانات تطور العمل الحزبي المدني، بما خلق بيئة ساهمت لاحقًا في انتقال بعض الفاعلين نحو صيغ تنظيمية أكثر تشددًا وانضباطًا.

في المقابل، انتهج النظام السوري سياسة مزدوجة في تعاطيه مع المسألة الكردية، تمثّلت في التضييق الداخلي على النشاط السياسي الكردي، مقابل توظيف بعض التنظيمات الكردية المسلحة إقليميًا، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني، ضمن حسابات الأمن القومي والصراع الإقليمي، بما أسهم في إدخال البعد المسلح والعابر للحدود إلى معادلة الملف الكردي السوري.

ضمن هذا السياق المقيّد، انحصرت مطالب الأحزاب الكردية السورية الرئيسة في قضايا الهوية الثقافية والاعتراف بالخصوصية القومية، دون الانتقال إلى طرح مشاريع سياسية كبرى تتعلق بإعادة توزيع السلطة أو إعادة تعريف شكل الدولة. وقد عكس هذا النهج إدراك هذه الأحزاب لحدود الحركة المتاحة، ومحاولة تجنّب الصدام المباشر مع السلطة المركزية في ظل ميزان قوى غير مواتٍ.

على الصعيد الدولي والإقليمي، تلقّت بعض التنظيمات الكردية السورية دعمًا محدودًا من قوى كردية خارج الحدود، ولا سيما من بعض الأحزاب الكردية العراقية، في إطار تضامن قومي عابر للدول. في المقابل، أبدت الدول الإقليمية الرئيسة، وعلى رأسها تركيا، حساسية عالية تجاه أي تحركات قد تؤدي إلى نشوء نموذج كردي مستقل أو شبه مستقل في شمال سوريا، وهو ما أسهم في فرض قيود

إضافية على تطور المسألة الكردية السورية، وربطها بتوازنات إقليمية معقّدة تجاوزت حدود الداخل السوري[7].

وقد شهدت القضية الكردية في سوريا، عقب عام 2011، تحولات جوهرية نتيجة تداخلها المتزايد مع التفاعلات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، حيث لم تعد تُعالج بوصفها قضية داخلية، بل تحولت إلى عنصر فاعل في معادلات الأمن الإقليمي، ولا سيما في سياق الحرب على التنظيمات المتطرفة.

في هذا الإطار، شكّل الدعم الأميركي لقوات سوريا الديمقراطية عاملًا حاسمًا في تعزيز الطابع العسكري–الأمني للتجربة الكردية في شمال وشرق سوريا، وربط مسارها السياسي بوظائف أمنية تتجاوز الإطار المحلي، ضمن منظومة تحالفات إقليمية ودولية معقّدة[8].

بالتوازي مع ذلك، انتهجت روسيا مقاربة أكثر مرونة في تعاملها مع الإدارة الذاتية الكردية، حيث حافظت على قنوات تواصل وحوار مع قياداتها السياسية، في محاولة لتوظيف الورقة الكردية ضمن استراتيجيتها الأوسع في إدارة الصراع السوري. غير أنّ هذا الانفتاح الروسي ظلّ مقيدًا بسقف واضح يتمثل في الدعم الرسمي للدولة السورية ومؤسساتها، بما يعكس حرص موسكو على عدم تقويض مبدأ وحدة الأراضي السورية أو إضعاف حليفها في دمشق.

في المقابل، تبنّت تركيا موقفًا تصادميًا حادًا تجاه المشروع الكردي في شمال سوريا، معتبرةً أن البنية السياسية–العسكرية التي تقوده تمثل امتدادًا تنظيميًا لحزب العمال الكردستاني، وتشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وهو ما أسهم في عسكرة الصراع وإدخال الملف الكردي ضمن معادلات الأمن الإقليمي.

أما إيران، فقد التزمت مقاربة مختلفة، اتسمت بالتركيز على دعم السلطة المركزية في دمشق بوصفها الضامن الأساسي لوحدة الدولة السورية، بغضّ النظر عن الهويات القومية أو الإثنية للمكونات المحلية. وقد انصبّ الدور الإيراني على

[7] “An Extraordinary Tale: The YPG/PYD Rises,” previously cited.

[8] “The PKK and the PYD: Comrades in Arms, Rivals in Politics?”, previously cited.

الحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة ومنع أي مسارات قد تؤدي إلى تفكك الكيان السوري، بما في ذلك نشوء كيانات ذات حكم ذاتي مستقل أو شبه مستقل. وأسهم هذا الموقف في تعزيز التباين بين مواقف القوى الإقليمية تجاه المسألة الكردية، وربط مستقبلها بتوازنات إقليمية ودولية معقّدة، ما زالت تلقي بظلالها على مسار الصراع السوري وآفاق تسويته السياسية[9].

4- أحزاب المجلس الوطني الكردي (الإنكسة): بين التمثيل السياسي المدني وأزمة الفاعلية

شكّل تأسيس المجلس الوطني الكردي في سوريا (ENKS) عام 2011 محاولة لإعادة تنظيم العمل الحزبي الكردي ضمن إطار سياسي مدني، يستجيب لمتغيرات المرحلة التي فرضتها الثورة السورية، ويعيد الاعتبار للتمثيل السياسي السلمي بوصفه أداة أساسية للدفاع عن الحقوق القومية الكردية ضمن الدولة السورية. وقد ضمّ المجلس في بنيته عددًا من الأحزاب الكردية التقليدية التي تعود جذورها إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والتي تميّزت تاريخيًا بخطاب سياسي إصلاحي غير مسلح، يركّز على المطالب الثقافية والاعتراف الدستوري واللامركزية الإدارية.

من حيث المرجعية السياسية، تبنّى المجلس الوطني الكردي خطابًا أقرب إلى النموذج الكردي في إقليم كردستان العراق، يقوم على العمل السياسي التعددي، والانخراط في الأطر الوطنية المعارضة، وربط القضية الكردية السورية بمسار الحل السياسي الشامل. وقد انعكس ذلك في انضمام المجلس إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ومحاولته تقديم نفسه ممثلًا شرعيًا للأكراد ضمن

[9] "An Extraordinary Tale: The YPG/PYD Rises," previously cited.

المعارضة الرسمية، في مقابل المشروع السياسي–العسكري الذي قاده حزب الاتحاد الديمقراطي.

غير أنّ هذا التوجه السياسي المدني، على الرغم من اتساقه مع منطق الدولة الوطنية، اصطدم بجملة من القيود البنيوية التي حدّت من فاعليته. فقد عانى المجلس من **ضعف البنية التنظيمية والانقسام الداخلي** بين مكوّناته، إضافة إلى **غياب ذراع عسكرية أو أمنية** قادرة على فرض حضور فعلي على الأرض، في سياق تحوّل الثورة السورية إلى كفاح مسلح تُحدَّد فيه موازين القوة بالسيطرة الميدانية لا بالشرعية السياسية وحدها.

في هذا السياق، وجد المجلس الوطني الكردي نفسه خارج معادلة السيطرة الفعلية في المناطق ذات الغالبية الكردية، حيث فرض حزب الاتحاد الديمقراطي، بدعم من وحداته العسكرية، نموذجًا سياسيًا–أمنيًا احتكاريًا، قلّص المجال العام أمام القوى السياسية المنافسة. وقد تجلّى ذلك في إغلاق مكاتب أحزاب الإنكسة، واعتقال أو ملاحقة بعض كوادرها، ومنعها من ممارسة نشاطها السياسي داخل مناطق الإدارة الذاتية، ما أدى عمليًا إلى **إقصاء التيار السياسي المدني الكردي** من المشهد المحلي.

إلى جانب الضغوط الأمنية، واجه المجلس الوطني الكردي إشكالية أخرى تمثلت في **ارتهانه النسبي للدعم الإقليمي**، ولا سيما من إقليم كردستان العراق، وما رافق ذلك من اتهامات بضعف الاستقلالية السياسية، أو الارتهان لأجندات خارجية، الأمر الذي أضعف قدرته على بناء قاعدة شعبية مستقلة داخل الداخل السوري، مقارنةً بحزب الاتحاد الديمقراطي الذي استفاد من حضوره الميداني وخطابه التعبوي المرتبط بالحماية والأمن.

2- صعود حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)

أ. تأسيس الحزب وأيديولوجيته:

تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في سياق إقليمي اتسم بتصاعد التنظيمات الكردية ذات الطابع العابر

للحدود، وقد شكّل منذ نشأته نموذجًا مغايرًا للأحزاب الكردية السورية التقليدية، من حيث البنية التنظيمية الصلبة، والارتباط الفكري والتنظيمي بتجربة حزب العمال الكردستاني، بما مهّد لاحقًا لتحوّل الحزب إلى فاعل سياسي–عسكري مركزي داخل الساحة السورية.

اعتمد الحزب في بنيته الفكرية على منظومة أيديولوجية تُعرف بـ«القومية الديمقراطية» و«الكونفدرالية الديمقراطية»، وهي مقاربة نظرية تقوم على تجاوز نموذج الدولة القومية التقليدية، واستبداله بنظام حكم لامركزي يقوم على الإدارة المحلية، والمجالس القاعدية، والتعددية الثقافية والدينية، والمشاركة السياسية الواسعة. ويؤكد هذا التصور على أولوية المجتمع المحلي بوصفه وحدة سياسية أساسية، وعلى إعادة توزيع السلطة من المركز إلى الأطراف، بما يحدّ من هيمنة الدولة المركزية ويعزز آليات الحكم الذاتي دون الوصول إلى الانفصال السياسي.

وفي هذا الإطار، حرص حزب الاتحاد الديمقراطي على تقديم نفسه بوصفه فاعلًا سياسيًا لا يسعى إلى إقامة دولة كردية مستقلة، بل يطرح مشروعًا بديلًا لإدارة التنوع داخل الدولة السورية، قائمًا على اللامركزية السياسية والإدارية، ضمن إطار وحدة الأراضي السورية. ويُستخدم هذا الخطاب لتأكيد الطابع غير الانفصالي لمشروع الحزب، ولإضفاء شرعية سياسية على نموذج الإدارة الذاتية الذي طُبّق لاحقًا في مناطق سيطرته.

وقد انعكست هذه المرجعية الأيديولوجية في جملة من السياسات والتطبيقات العملية التي اعتمدها الحزب ضمن مؤسسات الإدارة الذاتية، من أبرزها اعتماد مبدأ القيادة الثنائية في المواقع التنفيذية والتشريعية، بما يكرّس تمثيلًا متساويًا بين الرجال والنساء في هياكل السلطة، فضلًا عن تبنّي سياسات تعليمية متعددة اللغات تراعي الخصوصيات القومية والثقافية للمجتمعات المحلية. كما سعى الحزب إلى توسيع مشاركة النساء والأقليات الدينية والإثنية في مواقع صنع القرار، بوصف ذلك أحد مرتكزات النموذج السياسي الذي يطرحه.

في الوقت ذاته، حافظ الحزب على ارتباط فكري واضح بالمنظومة النظرية التي صاغها مؤسس حزب العمال الكردستاني، حيث جرى التعامل مع هذه المرجعية باعتبارها إطارًا فكريًا موجّهًا للعمل السياسي والتنظيمي. وقد أسهم هذا الارتباط في بلورة هوية أيديولوجية متماسكة للحزب، لكنه في المقابل أثار جدلًا واسعًا بشأن استقلالية قراره السياسي، وطبيعة علاقته بالتنظيمات الكردية الإقليمية، ولا سيما في ظل الحساسية الإقليمية العالية تجاه أي امتدادات فكرية أو تنظيمية عابرة للحدود[10].

ب. العلاقة مع حزب العمال الكردستاني (PKK):

تُعدّ العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني أحد المفاتيح الأساسية لفهم تحوّل العمل الحزبي الكردي في سوريا نحو نماذج سياسية–عسكرية، حيث أسهم التداخل الأيديولوجي والتنظيمي بين الطرفين في نقل خبرات العمل المسلح والتنظيم الأمني إلى السياق السوري، بما تجاوز حدود العمل السياسي المحلي وأدخل الفاعل الكردي ضمن شبكات تنظيمية عابرة للحدود.

وقد أسهم التشابه الأيديولوجي بين التنظيمين، ولا سيما فيما يتعلق بالمرجعية الفكرية والنموذج السياسي القائم على اللامركزية المجتمعية، في خلق أرضية مشتركة للتنسيق والتعاون. كما لعبت الخلفيات التنظيمية لعدد من مؤسسي وكوادر حزب الاتحاد الديمقراطي دورًا في تعميق هذا التقاطع، حيث انتقلت خبرات تنظيمية وأمنية تراكمت ضمن تجربة حزب العمال الكردستاني إلى السياق السوري، خاصة في مرحلة ما بعد عام 2011، عندما أُعيد تشكيل البنية الأمنية والعسكرية في مناطق شمال وشرق سوريا.

في هذا السياق، شهدت السنوات الأولى من الصراع السوري انتقال عناصر قيادية وكوادر عسكرية من حزب العمال الكردستاني إلى الأراضي السورية، بهدف دعم وتطوير وحدات حماية الشعب بوصفها القوة العسكرية الأساسية المرتبطة

[10] أحمد سليمان، دور حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في ذكرى تأسيسه، جريدة حزب الاتحاد الديمقراطي، 18 سبتمبر 2025: https://url-shortener.me/8VBX

بالمشروع الكردي السوري. وقد ترافق ذلك مع أشكال من التنسيق الأمني وتبادل الخبرات القتالية والتنظيمية، أسهمت في تعزيز قدرات القوى الكردية السورية على السيطرة الميدانية وتنظيم هياكلها العسكرية[11].

في المقابل، تشير تحليلات متعددة إلى وجود نمط من توزيع الأدوار بين التنظيمين، يتمثل في تركيز حزب الاتحاد الديمقراطي على إدارة الشأن السياسي والتنظيمي داخل الأراضي السورية، بينما يحتفظ حزب العمال الكردستاني بدوره الأساسي في العمل المسلح الموجّه ضد الدولة التركية، مع الاستفادة من العمق الجغرافي السوري في مراحل معينة. وقد أفضى هذا التداخل الوظيفي إلى تكريس صورة علاقة وثيقة تتجاوز مجرد التقارب الفكري، لتشمل تنسيقًا عمليًا على المستويات الأمنية والعسكرية.

أثارت هذه الروابط اتهامات متكررة من قبل تركيا وعدد من الفاعلين الدوليين، الذين ينظرون إلى حزب الاتحاد الديمقراطي بوصفه امتدادًا تنظيميًا أو فرعًا سوريًا لحزب العمال الكردستاني، ويستندون في ذلك إلى طبيعة التعاون الميداني والتقاطع الأيديولوجي بين الطرفين. في المقابل، تؤكد قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي بصورة رسمية استقلاليته التنظيمية والسياسية، وتشدّد على خصوصية مشروعه السوري، وعلى اختلاف أهدافه وساحات عمله عن تلك التي يتحرك ضمنها حزب العمال الكردستاني. ويظل هذا الجدل أحد المحددات الأساسية لفهم المواقف الإقليمية والدولية من التجربة الكردية السورية، ولتفسير حجم الضغوط السياسية والأمنية المفروضة على حزب الاتحاد الديمقراطي ومؤسسات الإدارة الذاتية[12].

ج. الأساليب التنظيمية والسياسية والإعلامية:

تميّز حزب الاتحاد الديمقراطي ببنية تنظيمية عالية الانضباط، قائمة على الدمج بين الأجنحة السياسية والعسكرية والأمنية، ما أسهم في إنتاج نموذج حكم قائم

[11] "An Extraordinary Tale: The YPG/PYD Rises," previously cited.

[12] Jenkins, "The PKK and the PYD: Comrades in Arms, Rivals in Politics?", previously cited.

على السيطرة الميدانية والتنظيم الصارم، وجعل من الحزب فاعلًا يتجاوز الإطار الحزبي التقليدي إلى بنية سياسية–أمنية متكاملة.

على الصعيد السياسي، انتهج الحزب استراتيجية تقوم على إحكام السيطرة على المجال العام في مناطق نفوذه، من خلال تقليص هامش عمل القوى السياسية الكردية الأخرى، ولا سيما الأحزاب المنضوية في أطر معارضة منافسة. وقد تجلّى ذلك في رفضه إشراك المجلس الوطني الكردي، الذي تأسس عام 2011 بدعم إقليمي، في إدارة المناطق الخاضعة لسيطرته، الأمر الذي أفضى إلى تكريس انقسام سياسي كردي داخلي، وظهور أطر تمثيلية موازية تعمل خارج منظومة حزب الاتحاد الديمقراطي. وأسهم هذا النهج الإقصائي في ترسيخ هيمنة الحزب على القرار السياسي المحلي، لكنه في المقابل أثار انتقادات واسعة بشأن التعددية السياسية وحرية العمل الحزبي داخل مناطق الإدارة الذاتية.

أما على المستوى الإعلامي، فقد أولى الحزب أهمية كبيرة لبناء منظومة إعلامية متكاملة تخدم أهدافه السياسية والأمنية، من خلال إنشاء مؤسسات إعلامية رسمية ومحلية، شملت قنوات تلفزيونية وإذاعات ومنصات رقمية تبث بعدة لغات، بما يعكس التعدد الثقافي للمناطق التي يسيطر عليها. وقد جرى توظيف هذه المنصات في إنتاج خطاب إعلامي منسجم يروّج لرواية الحزب بوصفه قوة حماية للمجتمعات المحلية في مواجهة التنظيمات المتطرفة، ولا سيما تنظيم "داعش"، ويقدّم نفسه كشريك موثوق للمجتمع الدولي في جهود مكافحة الإرهاب.

وقد أسهم هذا التكامل بين البنية التنظيمية الصلبة، والسيطرة السياسية، والفاعلية الإعلامية، في تعزيز موقع حزب الاتحاد الديمقراطي بوصفه الفاعل الكردي الأكثر نفوذًا وتأثيرًا في شمال وشرق سوريا. غير أنّ هذه الأساليب، على الرغم من فعاليتها في تثبيت السلطة، خلقت في الوقت ذاته إشكاليات تتعلق بطبيعة الحكم المحلي، وحدود المشاركة السياسية، ومستقبل التعددية داخل المجتمع

الكردي، ما يجعلها عنصرًا مركزيًا في أي تقييم نقدي لتجربة الحزب والإدارة الذاتية[13].

3- الممارسات السياسية والأمنية للحركة الكردية في سوريا:

أ. استراتيجيات السيطرة الأمنية:

بعد عام 2012، تمكن حزب الاتحاد الديمقراطي من فرض سيطرته على مناطق واسعة في شمال سوريا عبر أدوات عسكرية وأمنية منظّمة، مستفيدًا من التحالفات الدولية، ما عزز الطابع الأمني للتجربة الكردية، وربط مشروع الإدارة الذاتية بوظائف تتصل بإدارة الصراع والاستقرار الأمني أكثر من ارتباطها بالعمل السياسي المدني.

على المستوى الإقليمي والدولي، أقام الحزب تحالفات أمنية مع الولايات المتحدة وقوات التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، ما مكّنه من الحصول على دعم جوي واستخباراتي أسهم في تحرير عدة مدن رئيسية. وقد وفّرت هذه التحالفات للحزب قدرة إضافية على ترسيخ السيطرة العسكرية والأمنية، وفرض النظام ضمن إطاره التنظيمي، مما عزز موقعه كفاعل أساسي في المشهد الكردي السوري[14].

ب. الخبرة السابقة في الحكم المحلي:

على الصعيد المدني، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي، بالتعاون مع حلفائه ضمن ما عُرف بـ"الحركة المجتمعية" (TEV-DEM)، جهاز إدارة ذاتية يغطي المناطق الكردية الرئيسية شمال سوريا، والتي أُعلنت في يناير 2014 كثلاثة كانتونات تعرف باسم روج آفا. وقد اعتمد هذا النظام على مجالس شعبية محلية في القرى والمدن، تضم ممثلين عن مختلف المكونات الإثنية والدينية، وتعمل ضمن

---

[13] أحمد سليمان، دور حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في ذكرى تأسيسه، مصدر سابق.

[14] Wladimir van Wilgenburg. "Syrian Democratic Forces (Syria) – European Council on Foreign Relations." ECFR, 10 Nov. 2020, ecfr.eu/special/mena-armed-groups/syrian-democratic-forces-syria/#:~:text=Wladimir%20van%20Wilgenburg.

مبادئ انتخابية أو تمثيلية، مع مجلس شعبي موسع على رأس الهيكلية، ورؤساء مشتركين (ذكر وأنثى) لضمان التوازن بين الجنسين.

كما أسهمت هذه التجربة في صياغة مشروع دستور مؤقت ينص على التعددية وحقوق مدنية أساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتعليم ومشاركة المرأة. وفي المجال العسكري، تأسست قوات سوريا الديمقراطية عام 2015 كمظلة تضم وحدات YPG ووحدات عربية أخرى، بهدف تعزيز الشرعية الشعبية والقدرة الدفاعية، ما مكن الحزب من دمج البُعدين المدني والعسكري في إطار مؤسسي متكامل لإدارة المناطق التي يسيطر عليها[15].

ج. التقييم والأثر السياسي:

يشير العديد من المحللين إلى أن الحركة الكردية، ولا سيما حزب الاتحاد الديمقراطي، نجحت في شمال شرق سوريا في بناء مؤسسات أمنية ومدنية متماسكة، وتحقيق مستوى من الاستقرار النسبي، بالتوازي مع مكاسب عسكرية مهمة في مواجهة تنظيم "داعش". وقد أسهمت هذه التجربة في خلق واقع ميداني يشبه الدولة المستقلة، حيث تم الحفاظ على الخدمات العامة والنظام في المناطق الكردية، رغم ضعف الدولة المركزية أو وجود تهديدات إرهابية في بعض الفترات[16].

على صعيد آخر، أثارت بعض الممارسات الأمنية انتقادات حقوقية، شملت حالات اعتقال أو تهجير محدود لسكان عرب وأقليات، أو عمليات انتقامية رُبطت بمحاربة التنظيمات المسلحة. ورغم ذلك، لم تظهر أدلة على استهداف منظم لهذه المكونات، فيما دافعت الإدارة الذاتية عن إجراءاتها الأمنية بوصفها استجابة للظروف الحربية، مؤكدة أن شركاءها الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة والأمم

---

[15] Ibid.

[16] Christou, William. "Syrian Army Takes Control of Detention Camp for Islamic State Suspects." The Guardian, The Guardian, 21 Jan. 2026, www.theguardian.com/world/2026/jan/21/syria-army-al-hawl-camp-kurdish-withdrawal-islamic-state.

المتحدة، يؤيدون الحفاظ على النظام العام والخدمات الأساسية في مناطق سيطرتها[17].

سياسيًا، ساهمت الإدارة الذاتية الكردية في تعزيز نموذج لامركزي متقدم ضمن إطار الدولة السورية المفترضة، مستبدلة خطاب القومية الضيقة بشعار شامل يركز على «وحدة الشعوب – صداقة الشعوب». وقد شمل هذا النموذج مشاركة موسعة للمرأة في مواقع صنع القرار، من خلال نظام الرئاسة المشتركة وإشراك ملازمات نسائية ضمن وحدات YPJ، بما يعكس تطبيقًا عمليًا لأيديولوجية ديمقراطية بديلة. كما شجعت الإدارة مشاركة المكونات الأخرى، بما فيها العرب والأقليات، في مؤسسات الحكم المحلي والنقاش السياسي، دون إقرار سياسات تمييزية نظرية[18].

وعلى الصعيد العسكري، مكّن التنسيق مع الولايات المتحدة، وفي بعض الحالات مع دمشق، حزب الاتحاد الديمقراطي من الحفاظ على السيطرة على غالبية مناطقه، رغم فقدانه أجزاء محددة مثل منبج ورأس العين نتيجة الضربات التركية وتدخلات الفصائل الموالية لأنقرة. وفي الوقت ذاته، أدّى الصراع مع المجلس الوطني الكردي إلى تهميش هذا الأخير وتقليص نفوذه الشعبي، ما عزز موقع حزب الاتحاد الديمقراطي كفاعل رئيسي وحيد في الشأن السياسي والعسكري داخل شمال شرق سوريا[19].

---

[17] مقال بعنوان "أبرز انتهاكات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وقوات الإدارة الذاتية الكردية"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 18 يناير 2016م، متاح على الرابط: https://snhr.org/arabic/2016/01/18/5462/

[18] مقال بعنوان "أكراد سوريا يطالبون بدولة "ديمقراطية لامركزية" تضمن حقوقهم"، الجزيرة نت، 26 أبريل 2025، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VE9

[19] US signals end of military support for Syria's Kurdish forces, urges integration, by Al Arabiya English, 20 January ,2026: https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2026/01/20/us-signals-end-of-military-support-for-syria-s-kurdish-forces-urges-integration

ثانيًا: قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية

1- تأسيس قوات سوريا الديمقراطية وتاريخ النشأة والدوافع الاستراتيجية

تأسست قوات سوريا الديمقراطية في 10 أكتوبر 2015 في سياق أمني–استراتيجي بالغ التعقيد، اتسم بانهيار سلطة الدولة في شمال وشرق سوريا، وتصاعد تهديد التنظيمات الجهادية العابرة للحدود، ولا سيما تنظيم "داعش". وقد جاء هذا التأسيس بدعم مباشر من الولايات المتحدة ضمن إطار التحالف الدولي، ليس فقط بوصفه استجابة ظرفية لفراغ أمني، بل كجزء من إعادة هندسة الفاعلين المحليين بما يخدم أولويات الأمن الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من الطابع المتعدد الإثنيات الذي أُعلن عنه رسميًا، فإن البنية القيادية والعسكرية لقوات سوريا الديمقراطية تركزت فعليًا حول وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة، ما عكس انتقال الحركة الكردية من العمل السياسي–الحزبي إلى نموذج عسكري منظم ذي امتدادات عابرة للحدود، ارتبط تنظيميًا وأيديولوجيًا بتجربة حزب العمال الكردستاني.

أعلنت قوات سوريا الديمقراطية في بيانها التأسيسي تبنيها لمشروع سياسي يقوم على بناء سوريا «ديمقراطية وعلمانية ولا مركزية»، غير أن هذا الخطاب السياسي ترافق عمليًا مع عسكرة العمل الحزبي، حيث جرى دمج الأهداف السياسية بمسار عسكري–أمني فرض نفسه كأداة رئيسية لإدارة المجال العام في المناطق الخاضعة للسيطرة.

ويعكس هذا التداخل بين السياسي والمسلح انتقال المشروع الكردي من مستوى المطالب الحقوقية إلى مستوى إنتاج سلطة أمر واقع مدعومة بقوة السلاح، بما أتاح فرض نموذج حكم ذاتي يرتكز على المجالس المحلية، لكنه في الوقت ذاته خضع لمنطق السيطرة الأمنية والقيادة المركزية[20].

[20] مقال بعنوان "نهاية داعش تضع "قسد" أمام تحدي جديد"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 5 أبريل 2019م، متاح على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/86599

يتميز الهيكل العسكري لقوات سوريا الديمقراطية بوجود قيادة مركزية موحدة تشرف على شبكة واسعة من الوحدات والألوية المحلية، مع احتفاظ وحدات حماية الشعب والمرأة بدور النواة الصلبة داخل هذا البناء. وقد أسهم هذا التنظيم في خلق قوة عسكرية عالية الانضباط، قادرة على إدارة العمليات واسعة النطاق، وفي الوقت ذاته ضبط المجال الأمني الداخلي.

ويمثل هذا النموذج أحد أبرز مظاهر التداخل البنيوي بين التنظيم السياسي والذراع العسكرية، حيث لم تُطرح القوات بوصفها أداة دفاعية مؤقتة، بل كفاعل دائم في معادلة السلطة شمال وشرق سوريا[21].

تمثلت الدوافع الاستراتيجية لتأسيس قوات سوريا الديمقراطية في استثمار الحرب على التنظيمات المتطرفة بوصفها نافذة لإعادة تشكيل التوازنات المحلية، وتعزيز موقع الفاعل الكردي ضمن معادلة الأمن القومي الإقليمي. فقد أتاح الفراغ الأمني، إلى جانب الغطاء الدولي، تحويل القوة العسكرية الناشئة إلى أداة تفاوض سياسي مع القوى الدولية والإقليمية.

وفي هذا السياق، لم يعد المشروع الكردي محصورًا في الداخل السوري، بل اندمج ضمن شبكة تنظيمات عابرة للحدود، الأمر الذي ضاعف من حساسية التجربة لدى دول الجوار، وعلى رأسها تركيا، التي نظرت إلى هذا التحول بوصفه تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي.

أسهم التحالف مع الولايات المتحدة في تمكين قوات سوريا الديمقراطية من تحقيق مكاسب عسكرية واسعة، والسيطرة على موارد استراتيجية، ولا سيما النفط والغاز، ما منحها قدرة غير مسبوقة على التموضع كفاعل شبه دولتي. غير أن هذا الارتباط الخارجي كشف في الوقت ذاته هشاشة المشروع، إذ باتت استمراريته مرهونة بتغير أولويات الداعمين الدوليين، وتوازنات الصراع الإقليمي، خاصة في ظل التدخلات العسكرية التركية المتكررة.

---

[21] van Wilgenburg, “Syrian Democratic Forces (Syria) – European Council on Foreign Relations,” previously cited.

وقد دفع هذا الواقع قوات سوريا الديمقراطية إلى انتهاج سياسة براغماتية، تمثلت في فتح قنوات تفاوض مع دمشق، بما يعكس إدراكها لحدود القوة العسكرية في غياب اعتراف سياسي إقليمي ودولي مستدام[22].

أ. التنظيم العسكري ووحدات السيطرة

يتمركز الهيكل العسكري لقوات سوريا الديمقراطية حول قيادة مركزية، ممثلة بالمجلس العسكري العام ومكتبه التنفيذي، الذي يشرف على العمليات الكبرى وينسق مع التحالف الدولي. وتشكل وحدات حماية الشعب والمرأة (YPG/YPJ) النواة الكردية الأساسية، مؤهلة ومدربة لتنفيذ المهام الرئيسة في المعارك الحاسمة، بينما تضم قوات سوريا الديمقراطية أيضًا تشكيلات عربية وقومية مثل قوات الصناديد وكتائب ثوار الرقة وشرق الفرات، بما يعكس دمج الفصائل المحلية ضمن هيكل موحّد.

كما أنشأت قوات سوريا الديمقراطية مجالس عسكرية محلية وهيئات أمنية مثل «الأسايش» والشرطة المحلية للحفاظ على الأمن الداخلي في المدن الكبرى كالرقّة ودير الزور ومنبج والحسكة. وقد مكن هذا التنظيم متعدد المكونات من فرض سيطرة أمنية فعّالة على مساحة واسعة من الجزيرة السورية، مع ضمان ردع أي خلايا متبقية لتنظيم "داعش"، بالتوازي مع ترسيخ التنسيق مع التحالف الدولي الذي وفر الأسلحة والتدريب والدعم الجوي، ما جعل قوات سوريا الديمقراطية شريكًا أساسيًا للغرب في جهود استعادة الاستقرار ومكافحة الإرهاب في المنطقة[23].

ب. العلاقة مع التحالف الدولي والحرب ضد داعش

شكلت قوات سوريا الديمقراطية القوة المحلية الأساسية في مواجهة تنظيم "داعش" في شمال وشرق سوريا، مستفيدة من الدعم الأميركي والتحالف الدولي

---

[22] Sewell, Abby. "A US Shift Marked Kurdish-Led Forces' Fall from Power in Syria." AP News, 21 Jan. 2026, apnews.com/article/syria-sdf-kurdish-washington-military-islamic-state-dcf6869b06e95931a7a40fa4494006c2.

[23] Grokipedia. "Syrian Democratic Forces Military Councils." Grokipedia, 21 Jan. 1970, grokipedia.com/page/Syrian_Democratic_Forces_military_councils.

عبر الغطاء الجوي والإمدادات اللوجستية. وقد أسهم التنسيق مع الولايات المتحدة في تعزيز قدراتها القتالية وتنظيم عملياتها العسكرية، ما مكّنها من تحرير مناطق واسعة كانت تحت سيطرة التنظيم[24].

وقد لعبت وحدات قوات سوريا الديمقراطية، بما فيها وحدات حماية الشعب والمرأة والفصائل الحليفة، دورًا حاسمًا في تحرير معاقل رئيسية لتنظيم "داعش"، مثل تل أبيض وكوباني ومنبج والرقة والبوكمال. وأسهم هذا النجاح العسكري في ترسيخ مكانة قوات سوريا الديمقراطية كإحدى القوى الإقليمية الأكثر قوة ونفوذًا في السياق السوري، مع إبراز دورها كشريك استراتيجي للغرب في جهود مكافحة الإرهاب واستقرار المناطق المحررة[25].

مع انهيار تنظيم "داعش" نهاية عام 2018، شهدت الشراكة الغربية مع قوات سوريا الديمقراطية تحولًا محدودًا، ما دفع قوات سوريا الديمقراطية إلى تنويع تحالفاتها لتأمين موقعها الاستراتيجي. وأعلنت الولايات المتحدة عن تغيير طبيعة دعمها، وحثّت قوات سوريا الديمقراطية على دمج قواتها ضمن مؤسسات الدولة السورية، في سياق بروز حكومة دمشق الجديدة[26].

في المقابل، أقامت قوات سوريا الديمقراطية تحالفًا مؤقتًا مع النظام السوري خلال التصعيد التركي بين 2019 و2020، مع الحفاظ على استقلالها السياسي كقوة كردية فاعلة. واستمر دور قوات سوريا الديمقراطية فيما بعد داعش يشمل إدارة وتأمين السجون والمعسكرات التي تضم أسرى التنظيم، بالإضافة إلى ترسيخ نموذج حكم محلي فريد في المناطق المحررة، يعكس تجربة الإدارة الذاتية القائمة على التعددية واللامركزية[27].

---

[24] معاذ الحمد، التحالف الدولي في سوريا: من الحرب على "داعش" إلى هندسة توازنات جديدة، 10 نوفمبر npasyria.com، 2025م، متاح على الرابط: https://npasyria.com/226228/

[25] كميل الطويل، من كوباني إلى الباغوز... كيف ساهم الأكراد في هزيمة «داعش»؟، صحيفة الشرق الأوسط، 21 يناير 2026م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VG4

[26] "US Envoy Calls for Syria Truce to Be Upheld." Reuters, 22 Jan. 2026, www.reuters.com/world/middle-east/us-envoy-calls-syria-truce-be-upheld-2026-01-22/.

[27] Christou, William. "Syrian Army Takes Control of Detention Camp for Islamic State Suspects." The Guardian, The Guardian, 21 Jan. 2026,

2- الإدارة الذاتية (الفرع الإداري لقسد)

أ. الهيكل الإداري ومجالس الإدارة الذاتية

أُعلن عن تشكيل الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا في يناير 2014 بوصفها الإطار المدني–الإداري المكمل للسيطرة العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، في نموذج يعكس دمج السلطة الأمنية بالإدارة السياسية. وقد تأسست هذه البنية على مبدأ "التشارك"، إلا أن هذا المبدأ جرى تطبيقه ضمن منظومة مركزية تخضع فعليًا لهيمنة حزب الاتحاد الديمقراطي.

ويعكس هذا النموذج انتقال الحركة الكردية من فاعل سياسي إلى سلطة حكم أمر واقع، تمتلك أدوات التشريع والتنفيذ والضبط الأمني، دون المرور بعملية توافق وطني شاملة[28].

بهذه البنية، يدير الجهاز الإداري للإدارة الذاتية جوانب الحكم المحلي بشكل شامل، بدءًا من خدمات البنية التحتية والتعليم والصحة وصولًا إلى توزيع الموارد الأساسية. وتشير بيانات المجلس الديمقراطي إلى أن سبع إدارات إقليمية تغطي المدن والريف في شمال وشرق سوريا تتولى هذه المسؤوليات بشكل يومي، مما يعكس انتظام العمليات الإدارية. وتحت إشراف الإدارة الذاتية، تمكنت هذه المجالس من تقديم خدمات التعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي للسكان، مُظهرة قدرة واضحة على إدارة المناطق المحررة بكفاءة أعلى مقارنة بما توفره مؤسسات الدولة المركزية في تلك الفترة.

ب. سياسات الحكم المحلي وإدارة الموارد

اعتمدت الإدارة الذاتية ما عُرف بـ«العقد الاجتماعي» بوصفه مرجعية دستورية بديلة، مكّنها من ممارسة صلاحيات سيادية واسعة في ظل غياب الدولة المركزية. غير أن هذا الإطار، رغم لغته الحقوقية، كرس واقعًا سياسيًا جديدًا يقوم

---

www.theguardian.com/world/2026/jan/21/syria-army-al-hawl-camp-kurdish-withdrawal-islamic-state.

[28] مقال بعنوان: "الإدارة الذاتية في الشمال السوري: إشكاليات الشرعية والهوية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 9 يونيو 2018م، متاح على الرابط: https://syrianoor.net/article/20955

على شرعنة السيطرة الأمنية عبر أدوات قانونية محلية، ما أعاد إنتاج إشكالية العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية القانونية.

وجسّدت الإدارة مفهوم الحكم الذاتي عمليًا عبر إنشاء مجالس محلية وقروية منتخبة تمثل سكان المناطق، مع منحها صلاحيات تنظيمية وخدمية واسعة. على سبيل المثال، يتيح قانون الحكم المحلي لهذه المجالس إدارة وإنشاء المدارس والمستشفيات وتمويل المرافق المحلية، مع إشراف مباشر من الإدارة الذاتية لضمان تنفيذ السياسات والخدمات وفق مبادئ العدالة والمشاركة المجتمعية[29].

تشكل السيطرة على الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز، أحد الأعمدة الأساسية لاستدامة الإدارة الذاتية، حيث تحولت هذه الموارد إلى عنصر نفوذ اقتصادي–سياسي، يتجاوز البعد المحلي ليطال معادلات الأمن الإقليمي. وقد جعل هذا العامل من مناطق الإدارة الذاتية ساحة تنافس غير مباشر بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، وأسهم في تعقيد فرص التوصل إلى تسوية سياسية شاملة[30].

إلى جانب النفط، تعتمد الإدارة على الزراعة الموسمية في سهل الجزيرة، خاصة محصولي الحبوب والقطن، إضافةً إلى أنشطة تجارية تشمل السيارات والعقارات والمواد الغذائية وتبادل العملات. وتدار هذه الموارد من خلال مفوضية «النفط والموارد الطبيعية» التابعة للمجلس التنفيذي، مع إنشاء هيئات متخصصة لضبط الأسعار وتحصيل الضرائب المحلية، ما يتيح إدارة الميزانية الإقليمية بكفاءة ويضمن استمرارية تمويل الخدمات العامة والمشاريع المحلية بمستوى مستدام[31].

ج. الأهداف الاستراتيجية للإدارة الذاتية ودورها الإقليمي

---

[29] العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، طبعة 2023، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VGQ

[30] Annual report of the Autonomous Administration of North and East Syria, Official page of the Autonomous Administration of North and East Syria, 22 july 2020: https://rojavainformationcenter.org/2020/07/annual-report-of-the-autonomous-administration-of-north-and-east-syria/

[31] مقال بعنوان "محاولات وعقبات.. اقتصاد الإدارة الذاتية بين مد وجزر؟"، وكالة نورث برس إيجنسي، 3 أكتوبر 2023م، https://npasyria.com/168920/

تسعى الإدارة الذاتية إلى ترسيخ نموذج حكم ذاتي قائم على الديمقراطية البراغماتية التي تتبناها قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، ضمن إطار الدولة السورية المشتركة. وتشمل أهدافها الاستراتيجية تعزيز المؤسسات المحلية في مختلف المجالات الإدارية والتعليمية والأمنية، بما يتيح لها فرض نظامها الجديد وتوسيع نفوذها بعيدًا عن السيطرة التقليدية لدمشق. كما يسعى القادة إلى تحقيق اعتراف سياسي داخلي وخارجي بمشروعهم اللامركزي، مع التعبير عن طموحهم في تعميم هذا النموذج على باقي مناطق سوريا ضمن دستور مستقبلي يضمن المشاركة والتعددية[32].

في السياق الإقليمي، برزت الإدارة الذاتية كمركز قوة محلي في شمال وشرق سوريا، حيث تتحكم اليوم بما يقارب ربع مساحة البلاد وحوالي ثلث وارداتها النفطية. وقد أصبح هذا الإقليم ملاذًا للإدارة والتنمية المحلية في ظل تدهور مؤسسات الدولة المركزية، مما مكّن الإدارة الذاتية (AANES) من تقديم خدمات عامة وتحسين ظروف المعيشة للسكان، بما في ذلك دفع رواتب موظفيها بمستويات تفوق نظيرتها المركزية.

وعلى الصعيد الخارجي، اعتبر بعض المحللين الإدارة الذاتية عامل استقرار نسبي في منطقة متوترة، إذ وسعت علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية، مثل تزويد إقليم كردستان العراق بالغاز والكهرباء قبل عام 2021. في المقابل، أثار وجودها جدلاً إقليميًا: فتركيا تعتبرها امتدادًا لحزب العمال الكردستاني، بينما تعبر دمشق ودول أخرى عن خشيتها من تحول الإدارة الذاتية إلى قوة إقليمية مشابهة لتجربة إقليم كردستان العراق، بما قد يغير موازين القوى في شمال سوريا[33].

3- الأبعاد السياسية والإيديولوجية لقسد والإدارة الذاتية

أ. دور حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) كمحرك سياسي

---

[32] حسين فقه، الإدارة الذاتية وقسد: نموذج ديمقراطي يجمع المكونات السورية، حزب الاتحاد الديمقراطي، 8 أغسطس، 2025، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VHE

[33] Syria: Country focus: Country of Origin Information Report, the European Union Agency for Asylum (EUAA), July 2025. P102.

يلعب حزب الاتحاد الديمقراطي دورًا محوريًا في توجيه المسار السياسي والعسكري لقوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، بوصفه الفاعل الأكثر تنظيمًا وقدرة على الدمج بين الأيديولوجيا والعمل الأمني. وقد أسهم هذا الدور في تحويل الحزب من أداة تمثيل سياسي إلى إطار سلطوي مركزي، يحتكر القرار الاستراتيجي ويعيد تشكيل المجال العام وفق رؤيته الفكرية والتنظيمية.

منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، وسع PYD نطاق نفوذه عبر الحشد العسكري والسياسي، حيث أسس وحدات حماية الشعب والمرأة وشرع في تطبيق مشروعه الإداري والسياسي ضمن منطقة «روج آفا»، مدعومًا جزئيًا من الولايات المتحدة وروسيا. ويصف الباحثون الحزب بأنه الفصيل المسيطر في شمال شرق سوريا، وقد هيمن على مؤسسات الإدارة الذاتية من خلال تفوقه التنظيمي والسيطرة الجغرافية. وقد أسفر تأسيس الإدارة الذاتية بقيادة PYD منفردًا عن عزلة الأحزاب الكردية الأخرى وتشكيل تحالفات جديدة مع فصائل عربية ومحلية. يستمد الحزب شرعيته أيديولوجياً من مبادئ «الديمقراطية المباشرة»، التي تؤكد توزيع السلطة على المجالس المحلية وفرض المساواة بين المكونات. ومن خلال هذا الدور المركزي، تمكن PYD من بسط سيطرته على مؤسسات الإدارة وفرض سياسات موحدة، غير أن خصومه يتهمونه بالسعي لإضفاء طابع أحادي على الحركة الكردية السورية وتهميش القوى المنافسة[34].

ب. المجلس الديمقراطي السوري (SDC) ودوره السياسي

يشكل المجلس الديمقراطي السوري (MSD أو SDC) الهيئة السياسية العليا للإدارة الذاتية، وقد تأسس في عام 2015 كمظلة تضم قوى سياسية ومجتمعية متعددة. ويجسد المجلس طموحات الحركات المدنية المعارضة في المنطقة، ويعمل بمثابة برلمان إقليمي أو «مجلس موسع» مسؤول عن إقرار السياسات العامة وتنسيق العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية.

[34] مقال بعنوان "قيادية كردية: "PYD" ونظام الأسد حيدوا المكوّن الكردي عن الثورة السورية"، تلفزيون سوريا، 22 يناير 2026م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VHP

ويضم SDC أحزابًا ومكونات متنوعة تنادي بالديمقراطية والتمثيل الشعبي، ويشرف على صياغة النظام الداخلي للعقد الاجتماعي وتشكيل المجالس المحلية الدورية التي تعكس تنوع السكان. كما يقوم بدور محوري في السياسة المحلية من خلال صياغة الاتفاقات الرسمية والخطب، والتواصل مع الجهات الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية، للدفاع عن حقوق المنطقة وضمان إدراج مصالحها ضمن المفاوضات السورية[35].

ج. العلاقة مع الفصائل الكردية الأخرى والمجتمع المدني

تتميز علاقات الإدارة الذاتية والفصائل الكردية الأخرى بالتعقيد والتباين، إذ يبرز التوتر بشكل خاص مع المجلس الوطني الكردي (KNC)، الذي يضم أحزابًا مدعومة من أربيل وأنقرة، ورفض الهيمنة التي يمارسها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) على مؤسسات الإدارة الذاتية، متهمًا إياه بالانفراد بالقرار السياسي. في المقابل، يرى حزب الاتحاد الديمقراطي نفسه الممثل الشامل للحركة الكردية، معززًا دعوته للديمقراطية المحلية وتحالفاته مع روسيا والنظام السوري. وقد أدى هذا التوتر إلى انقسام داخل الطيف الكردي، مع احتمال توجيه بعض الفصائل لدعم النظام أو القوى الإقليمية في مواجهة حزب الاتحاد الديمقراطي[36].

على صعيد المجتمع المدني في مناطق الإدارة الذاتية، يظهر تنوع واسع يشمل منظمات حقوقية وإغاثية نشطة منذ بداية الثورة، إضافة إلى منظمات نسائية بارزة مثل «كونغري ستار» التي تلقت دعمًا من مؤسسات الإدارة. كما سُمح للمنظمات الدولية والدبلوماسيين الغربيين بالعمل ضمن نطاق نسبي من الحرية، فيما يراقب بعض الباحثين المحليين والمنظمات المستقلة سياسات الإدارة ويقدّمون تقييمات نقدية.

---

[35] SyriacPress. “Syrian Democratic Council Strongly Criticizes Composition of New Syrian Government, Says It Lacks on All Sides - SyriacPress.” SyriacPress, 30 Mar. 2025, syriacpress.com/blog/2025/03/30/syrian-democratic-council-strongly-criticizes-composition-of-new-syrian-government-says-it-lacks-on-all-sides/.

[36] أسامة شيخ علي، الديناميات الداخلية في شمال شرق سوريا ومستقبل القضية الكردية، معهد السياسة والمجتمع، 4 يوليو 2025م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VID

وقد حرصت الإدارة على كسب تأييد المجتمعات المحلية عبر تحسين الخدمات العامة وتعزيز الأمن، لكنها في الوقت نفسه واجهت انتقادات حقوقية تتعلق باعتقالات أو تهميش لبعض المعارضين المدنيين والسياسيين. وبصفة عامة، ظلت الشراكة مع المجتمع المدني مرتبطة بقدرة الإدارة على توفير الاستقرار واستثمار آليات اللامركزية لتشمل كافة المكونات ضمن منظومتها السياسية والخدمية[37].

[37] مقال بعنوان " سوريا: ينبغي أن توجِّه حقوق الإنسان والقانون الدولي الخطوات التالية في شمال شرق سوريا"، منظمة العفو الدولية، 22 يناير 2026م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VII

ثالثًا: القوى العسكرية والأمنية لقوى سوريا الديمقراطية (قسد)

يتكوّن تحالف قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في جوهره من وحدات حماية الشعب والمرأة بوصفهما العمود الفقري العسكري والتنظيمي، مع إلحاق تشكيلات عربية ومسيحية ضمن بنية عسكرية تخضع لقيادة مركزية كردية. وعلى الرغم من الطابع التعددي المُعلن، فإن السيطرة الفعلية على القرار العسكري والتخطيطي ظلت بيد الكوادر المرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي، ما يعكس انتقال الحركة الكردية من إطار سياسي تمثيلي إلى قوة عسكرية مهيمنة ذات بنية شبه نظامية.

وقد مكّن هذا النموذج قسد من بسط نفوذها على مساحات واسعة من شمال شرق سوريا بعد دحر تنظيم "داعش"، إلا أنه في الوقت ذاته رسّخ نمطًا من العسكرة الشاملة للمجال العام، حيث بات الوجود العسكري عنصرًا محددًا لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية[38].

أسهمت قوات سوريا الديمقراطية، بدعم مباشر من التحالف الدولي، في تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق بين عامي 2015 و2017، شكّلت نقطة تحوّل في مسار الصراع شمال سوريا، ولا سيما في معارك كوباني والرقة. غير أن هذه المكاسب العسكرية لم تقتصر على البعد الأمني، بل أفضت إلى إعادة رسم الخريطة السياسية، عبر ربط مناطق السيطرة الكردية ضمن نطاق جغرافي متصل، ما أتاح توسيع مشروع الإدارة الذاتية وتحويله من تجربة محلية محدودة إلى سلطة إقليمية أمر واقع.

ويكشف هذا المسار عن تداخل واضح بين الهدف العسكري والغاية السياسية، حيث جرى توظيف العمليات القتالية لإنتاج واقع إداري–سياسي جديد، يتجاوز منطق الحرب إلى إعادة هندسة السلطة[39].

---

[38] لارا سليم، "قسد".. سلة غذاء ونفط سوريا تمد أغصان الاستقرار لـ"دمشق"، جريدة إيلاف، 18 فبراير 2026م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VIW

[39] ساشا العلو, نوار شعبان، "داعش" والفراغ الاستراتيجي... مأزق توزيع الأدوار "الرقة نموذجاً"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 15 أيار 2017م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VKZ

واجهت قوات سوريا الديمقراطية تحديات عسكرية جسيمة تمثلت في التدخلات التركية المباشرة خلال الفترة 2016–2019، والتي أدت إلى فقدان مناطق استراتيجية مثل عفرين ورأس العين. وقد كشفت هذه المواجهات حدود القوة العسكرية لقسد في ظل غياب غطاء دولي ثابت، كما أبرزت هشاشة المشروع الكردي أمام اعتبارات الأمن القومي الإقليمي، لا سيما بالنسبة لتركيا التي تنظر إلى قسد بوصفها امتدادًا تنظيميًا لحزب العمال الكردستاني.

ورغم امتلاك قسد تسليحًا متطورًا وتدريبًا عالي المستوى مقارنة بغيرها من الفصائل المحلية، فإن استمرار بقائها بات مرتبطًا بقدرتها على المناورة السياسية، لا بالقوة العسكرية وحدها[40].

يُشكّل الأمن الداخلي أحد الأعمدة الأساسية لاستمرار سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، حيث أُنشئت أجهزة أمنية متخصصة، أبرزها «الأسايش» وقوات الدفاع الذاتي، لتولي مهام الضبط المجتمعي ومراقبة المجال العام. غير أن هذه الأجهزة تجاوزت الوظيفة الأمنية التقليدية، لتصبح أداة ضبط سياسي واجتماعي، تُستخدم لمراقبة النشاط المدني، وتقييد العمل الإعلامي والسياسي، واحتواء أي معارضة محتملة داخل المناطق الخاضعة للإدارة.

وقد وثّقت تقارير حقوقية ممارسات قمعية، شملت الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، ما يعكس اعتماد نموذج أمني صارم يغلّب منطق السيطرة على اعتبارات المشاركة والشرعية[41].

على الرغم من التزامات الإدارة الذاتية الرسمية بوقف تجنيد الأطفال، تشير تقارير دولية إلى استمرار هذه الظاهرة ضمن هياكل الدفاع الذاتي. كما فرضت

---

[40] “Ongoing Escalation | Clashes Erupt between SDF and Turkish-Backed Factions in Aleppo and Al-Hasakah Countryside.” The Syrian Observatory for Human Rights - the Syrian Observatory for Human Rights, 26 Feb. 2025, www.syriahr.com/en/356803/.

[41] مقال بعنوان " شمال شرق سوريا: استمرار تجنيد الأطفال"، منظمة هيمون رايت ووتش، 2 أكتوبر 2024م، متاح على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2024/10/02/northeast-syria-military-recruitment-children-persists

الإدارة نظام الخدمة العسكرية الإلزامية، مدعومًا بإجراءات أمنية مشددة، شملت المداهمات ونقاط التفتيش، ما عزز من عسكرة المجتمع المحلي.

وتُظهر هذه السياسات أن الأجهزة الأمنية تعمل ضمن إطار قانوني شكلي، بينما تخضع فعليًا لهيمنة سياسية مباشرة من حزب الاتحاد الديمقراطي، الأمر الذي يحوّل الأمن إلى أداة استراتيجية لإعادة إنتاج السلطة[42].

1- التوسع الإقليمي والتحكم بالمناطق

تمكنت قوات سوريا الديمقراطية من السيطرة على رقعة جغرافية واسعة في شمال وشرق سوريا، تشمل مناطق غنية بالموارد الطبيعية والزراعية، ما منحها وزنًا اقتصاديًا واستراتيجيًا يفوق حجمها كفاعل محلي. غير أن هذه السيطرة لم تكن مستقرة، إذ أظهرت التطورات الميدانية قابلية هذه المناطق لإعادة التفاوض أو التقاسم، كما حدث في بعض حقول دير الزور، ما يؤكد أن النفوذ العسكري لا يرقى إلى سيادة دائمة في ظل التوازنات الإقليمية.

نفذت الإدارة الذاتية إجراءات خدمية وتنموية محدودة، أسهمت في توفير حد أدنى من الاستقرار المعيشي، إلا أن هذه السياسات ظلت مرتبطة بإطار أمني صارم، ولم تُترجم إلى مشاركة سياسية حقيقية، ما جعل المجالس المحلية تعمل ضمن هامش ضيق من الاستقلالية، وتحت رقابة مباشرة من الأجهزة الأمنية[43].

رافقت السيطرة الإدارية رقابة أمنية كثيفة، تمثلت في انتشار الأسايش، ومراقبة النشاط الإعلامي والسياسي، والإشراف على السجون ومخيمات الاحتجاز الخاصة بعناصر تنظيم "داعش". ورغم أن هذا الحضور الأمني أسهم في الحد من الفوضى، فإنه خلق في المقابل حالة من التوتر المجتمعي، نتيجة تقييد الحريات وتغليب منطق الاشتباه الأمني على الثقة المجتمعية[44].

---

[42] "UN / SYRIA SDF CHILDREN." UNifeed, 12 Mar. 2024, media.un.org/unifeed/en/asset/d241/d2416643.

[43] مقال بعنوان " ماذا حدث خلال عام 2025؟ أبرز الأعمال التي قدمتها الإدارة الذاتية"، وكالة أنباء هاوار، 27 كانون الأول 2025م، متاح على الرابط: https://hawarnews.com/ar/134256

[44] مقال بعنوان " منظمات حقوقية تُدين استمرار الاعتقالات التعسفية للمدنيين في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية"."، شبكة شام، 2 ديسمبر 2023م، متاح على الرابط:

2- الأبعاد السياسية للإدارة الذاتية وحزب الاتحاد الديمقراطي

تتبنى الإدارة الذاتية نموذج حكم مستلهمًا من أيديولوجية «الأمة الديمقراطية»، ويُقدَّم هذا النموذج بوصفه إطارًا عابرًا للهويات القومية. غير أن التطبيق العملي أظهر تمركز السلطة السياسية والأمنية بيد حزب الاتحاد الديمقراطي، ما أفرغ مفهوم التعددية من مضمونه الفعلي، وحوّل البنية القانونية إلى غطاء لهيمنة سياسية منظمة.

تشير دراسات تحليلية إلى أن القوانين والمؤسسات التي أُنشئت في مناطق الإدارة الذاتية تفتقر إلى شرعية تنافسية، إذ تعمل معظم الأحزاب ضمن إطار الولاء السياسي، بينما تُقصى القوى المستقلة أو المعارضة. ويعكس هذا الواقع نمط حكم مركزي، يُدار عبر تحالفات شكلية، دون تداول حقيقي للسلطة.

يُظهر الواقع السياسي في مناطق الإدارة الذاتية ثنائية حادة: إما الاندماج ضمن منظومة حزب الاتحاد الديمقراطي، أو مواجهة التضييق الأمني. وقد أدى هذا النموذج إلى إضعاف المجال السياسي التعددي، وإعادة إنتاج تجربة تحالفات خاضعة تشبه أنماط الحكم السلطوي السابقة، وإن بأدوات جديدة.

ويبرز مجلس سوريا الديمقراطية (MSD أو مسد) كهيئة سياسية مركزية تمثل هذا التحالف، فيما تعجز الأحزاب الكردية المستقلة، مثل المجلس الوطني الكردي التابع للمعارضة السورية التقليدية، عن طرح مرشحين ضمن آليات الإدارة الذاتية أو التأثير على صُنع القرار. وقد وثقت تقارير متعددة أن المجلس الكردي الوطني، رغم اعترافه دولياً ومشاركته في مفاوضات المعارضة السورية، يرفض التشريعات والقوانين الصادرة عن الإدارة الذاتية، كما تتكرر المضايقات الأمنية لمكاتبه على يد قسد. ويخلص تقييم مركز عمران إلى أن الإدارة ترفض أي محاولة معارضة منظمة، مما يرسخ هيمنة الحزب الكردي على المشهد السياسي في المنطقة.

---

https://shaam.org/news/syria-news/mnzmat-hqwqyh-tudyn-astmrar-alaatqalat-altasfyh-llmdnyyn-fy-mnatq-sytrh-alidarh-althatyh

3- الأبعاد الاجتماعية وتأثير سياسات الإدارة الذاتية

سعت الإدارة الذاتية إلى إعادة صياغة البنية الاجتماعية عبر إدماج مفاهيم المشاركة والمساواة الجندرية، وحققت بعض النجاحات في هذا المجال، إلا أن هذه السياسات اصطدمت بخصوصيات ثقافية محلية، لا سيما في المناطق العربية، حيث اعتُبرت بعض التوجهات الأيديولوجية مفروضة من أعلى، لا نابعة من السياق الاجتماعي المحلي[45].

أدى فرض سياسات ثقافية وتعليمية ذات طابع أيديولوجي إلى خلق توترات اجتماعية، عكست فجوة بين خطاب الإدارة وممارساتها، وبين القيم المحلية للمجتمعات العربية والعشائرية، ما جعل الاستقرار الاجتماعي هشًا وقابلًا للاهتزاز.

أفرزت سياسات الإدارة الذاتية مواقف مجتمعية متباينة، تراوحت بين القبول المشروط والرفض الصريح، كما تجلّى في احتجاجات دير الزور عام 2023، التي عكست محدودية اندماج السكان العرب في منظومة الحكم المحلي، واعتماد الإدارة على المقاربة الأمنية في احتواء المطالب[46].

4- آليات التأثير السياسي في المجتمع الكردي وغير الكردي

أصبح حزب الاتحاد الديمقراطي الفاعل شبه الأوحد داخل المجتمع الكردي في مناطق الإدارة الذاتية، حيث جرى تهميش التعددية السياسية، وتحويل الحياة الحزبية إلى فضاء مغلق، يخضع لإشراف أمني مباشر، ما أضعف الحيوية السياسية الداخلية.

في المناطق العربية، اعتمدت الإدارة الذاتية على شراكات انتقائية مع وجهاء محليين، دون نقل حقيقي للسلطة، ما جعل المشاركة شكلية، ورسّخ شعورًا بالتهميش، تُدار تداعياته عبر أدوات أمنية واقتصادية.

---

[45] طه علي أحمد، دراسة: تحرير المرأة وتجربة الإدارة الذاتية بشمال وشرق سوريا، مركز آتون للدراسة، 10 أكتوبر 2023م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VM8

[46] أيهم مرعي، سوريا: احتجاجات شعبية في ريف دير الزور ومنبج ضد فساد "قسد"، صحيفة الميادين، 24 تشرين أول 2022م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VME

5- التحديات المستقبلية ومخاطر النفوذ الخارجي

يواجه مشروع الإدارة الذاتية تحديات بنيوية، أبرزها الارتباط التنظيمي بحزب العمال الكردستاني، وما يفرضه ذلك من ضغوط إقليمية، خاصة من تركيا، فضلًا عن هشاشة الضمانات الدولية، وتقلّب المواقف الأميركية، ما يجعل مستقبل قسد مرهونًا بتوازنات خارجية لا تتحكم بها بالكامل.

وعلى الصعيد الدولي، تعتمد قسد بشكل رئيسي على دعم الولايات المتحدة لضمان التوازن الإقليمي والسياسي، إلا أن التحولات المتكررة في السياسة الأميركية – بما في ذلك الانسحابات الجزئية وتخفيف الالتزام – تثير شكوكاً حول استمرارية هذا الدعم. وفي المقابل، سعت الإدارة الذاتية إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا ونظام دمشق بعد هجوم «نبع السلام» التركي عام 2019، ما منحها غطاءً مؤقتاً لكنه استلزم تقديم تنازلات سياسية وأمنية. كما تفتح هذه الديناميات مجالاً لتدخل شركاء إقليميين، إذ أظهرت الدراسات الحديثة محاولات السعودية الاستفادة من ملف الأكراد لممارسة ضغوط على إيران، إلا أن الرياض لم تتقدم بشكل فعلي خشية تفاقم الفوضى على حدودها.

الخاتمة

في ضوء التحليل الذي قدّمه هذا البحث لمسار الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ودور قوات سوريا الديمقراطية بوصفها فاعلًا عسكريًا–أمنيًا–سياسيًا مركزيًا، يتبيّن أن هذه التجربة تمثل نموذجًا مركّبًا من أنماط الحكم الهجين في سياق النزاعات الداخلية، حيث تداخلت ضرورات الأمن ومكافحة الإرهاب مع مشاريع إعادة هندسة السلطة والهوية السياسية في بيئة شديدة الهشاشة. فقد نشأت الإدارة الذاتية في ظل فراغ سيادي فرضته الحرب السورية، واستندت إلى قوة عسكرية منظّمة نجحت في فرض قدر من الاستقرار النسبي ومحاربة تنظيم «داعش»، إلا أن هذا النجاح العسكري لم يُترجم إلى بنية حكم تشاركية مكتملة، بل أفضى إلى إعادة إنتاج مركزية حزبية–أمنية بغطاء لامركزي شكلي.

ويُظهر البحث أن المشروع الإداري والسياسي للإدارة الذاتية قام على ازدواجية واضحة بين الخطاب والممارسة؛ فمن جهة، رُوّج لنموذج قائم على التعددية القومية، والمساواة الجندرية، والمشاركة المجتمعية، ومن جهة أخرى، كشفت الممارسة الفعلية عن تركّز القرار السياسي والأمني بيد نواة تنظيمية ضيقة مرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي وأجهزته، مع إقصاء أو تحجيم فعلي للقوى الكردية المستقلة، وتمثيل محدود ومضبوط للمكونات العربية والعشائرية. وقد انعكس هذا الخلل البنيوي في تنامي الاحتقان الاجتماعي، وظهور احتجاجات محلية، وتصاعد الانتقادات الحقوقية، بما يشير إلى أن الاستقرار القائم يظل هشًّا وقابلًا للاهتزاز في غياب عقد سياسي واجتماعي أوسع.

كما بيّن البحث أن مستقبل الإدارة الذاتية وقسد لا يتحدد فقط وفق ديناميات الداخل، بل يتأثر بصورة حاسمة بعوامل إقليمية ودولية متشابكة، وفي مقدمتها الموقف التركي الرافض لأي كيان كردي ذي ارتباط تنظيمي أو أيديولوجي بحزب العمال الكردستاني، إلى جانب تذبذب الالتزام الأميركي، وسعي روسيا ودمشق إلى إعادة دمج هذه المناطق ضمن معادلة السيطرة المركزية. وفي هذا السياق، تبدو خيارات قسد محكومة بهوامش ضيقة، تتراوح بين الاستمرار في إدارة أمر واقع

مؤقت قائم على توازنات خارجية متغيرة، أو الانخراط في تسوية سياسية تفرض إعادة تعريف موقعها ووظيفتها ضمن الدولة السورية.

ويخلص البحث إلى أن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في مبدأ اللامركزية ذاته، بل في نمط تطبيقه وأدوات فرضه. فاللامركزية التي تُدار بمنطق أمني–حزبي، وتفتقر إلى شراكة حقيقية وآليات مساءلة وتمثيل فعلي، تتحول من إطار لإدارة التنوّع إلى آلية جديدة لإعادة إنتاج الصراع وعدم الثقة. ومن ثم، فإن أي معالجة واقعية لمستقبل شمال وشرق سوريا تقتضي إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف على أسس دستورية واضحة، توازن بين وحدة الدولة وحقوق المكونات، وتفصل بين الوظيفة الأمنية والتمثيل السياسي، بما يحدّ من عسكرة المجال العام واحتكار الشرعية.

وفي هذا الإطار، تشير نتائج البحث إلى أن فرص الاستقرار المستدام تظل مرهونة بالانتقال من منطق الهيمنة الأمنية إلى منطق التسوية السياسية التوافقية، سواء عبر دمج تدريجي ومنضبط للبنى العسكرية المحلية ضمن مؤسسات الدولة، أو من خلال إعادة توزيع السلطة والموارد بما يعكس الواقع الديمغرافي والاجتماعي للمناطق الخاضعة للإدارة الذاتية. كما يبرز البعد الاقتصادي، ولا سيما إدارة الموارد الطبيعية، بوصفه عنصرًا حاسمًا في بناء الثقة وتقليص دوافع الاحتقان المحلي، إذا ما أُدير ضمن أطر شفافة ومشتركة.

وخلاصة القول، إن تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا تمثل اختبارًا فعليًا لإمكانية بناء نموذج حكم محلي قابل للاستمرار في دولة ما بعد النزاع. فهي إما أن تتحول إلى مدخل لتسوية وطنية قائمة على لامركزية توافقية منضبطة، أو تبقى حالة استثناء هشّة محكومة بتوازنات أمنية وضغوط إقليمية ودولية متقلبة. وفي كلتا الحالتين، يظل مستقبل الاستقرار السوري مرهونًا بقدرة الفاعلين المحليين والدوليين على تجاوز منطق الغلبة، والانتقال نحو صيغة سياسية جامعة تعيد الاعتبار للدولة بوصفها إطارًا تنظيميًا مشتركًا، لا أداة إقصاء أو هيمنة.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

- أحمد سليمان، دور حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في ذكرى تأسيسه، جريدة حزب الاتحاد الديمقراطي، 18 سبتمبر 2025: https://url-shortener.me/8VBX
- أسامة شيخ علي، الديناميات الداخلية في شمال شرق سوريا ومستقبل القضية الكردية، معهد السياسة والمجتمع، 4 يوليو 2025م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VID
- أيهم مرعي، سوريا: احتجاجات شعبية في ريف دير الزور ومنبج ضد فساد "قسد"، صحيفة الميادين، 24 تشرين أول 2022م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VME
- حسين فقه، الإدارة الذاتية وقسد: نموذج ديمقراطي يجمع المكونات السورية، حزب الاتحاد الديمقراطي، 8 أغسطس، 2025، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VHE
- ساشا العلو, نوار شعبان، "داعش" والفراغ الاستراتيجي... مأزق توزيع الأدوار "الرقة نموذجاً"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 15 أيار 2017م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VKZ
- طارق عزيزة، القصّة الكاملة للأكراد في سوريا.. من زمن الانتداب إلى ما بعد سقوط الأسد، جريدة العربي، 12 مارس 2025م: https://url-shortener.me/8UKT
- طه علي أحمد، دراسة: تحرير المرأة وتجربة الإدارة الذاتية بشمال وشرق سوريا، مركز آتون للدراسة، 10 أكتوبر 2023م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VM8

- عبد الوهاب المرسي، اتفاق تاريخي بين أكراد سوريا وحكومتها.. هل يطفئ نيران التاريخ؟، الجزيرة دوت نت، 11 مارس 2025م: https://url-shortener.me/8UM8
- العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، طبعة 2023، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VGQ
- كميل الطويل، من كوباني إلى الباغوز... كيف ساهم الأكراد في هزيمة «داعش»؟، صحيفة الشرق الأوسط، 21 يناير 2026م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VG4
- لارا سليم، "قسد".. سلة غذاء ونفط سوريا تمد أغصان الاستقرار لـ"دمشق"، جريدة إيلاف، 18 فبراير 2026م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VIW
- معاذ الحمد، التحالف الدولي في سوريا: من الحرب على "داعش" إلى هندسة توازنات جديدة، 10 ،npasyria.com نوفمبر 2025م، متاح على الرابط: https://npasyria.com/226228/
- مقال بعنوان " سوريا: ينبغي أن توجِّه حقوق الإنسان والقانون الدولي الخطوات التالية في شمال شرق سوريا"، منظمة العفو الدولية، 22 يناير 2026م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VII
- مقال بعنوان " شمال شرق سوريا: استمرار تجنيد الأطفال"، منظمة هيمون رايت ووتش، 2 أكتوبر 2024م، متاح على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2024/10/02/northeast-syria-military-recruitment-children-persists
- مقال بعنوان " ماذا حدث خلال عام 2025؟ أبرز الأعمال التي قدمتها الإدارة الذاتية"، وكالة أنباء هاوار، 27 كانون الأول 2025م، متاح على الرابط: https://hawarnews.com/ar/134256
- مقال بعنوان " منظمات حقوقية تُدين استمرار الاعتقالات التعسفية للمدنيين في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية"."، شبكة شام، 2 ديسمبر 2023م، متاح على

الرابط:
https://shaam.org/news/syria-news/mnzmat-hqwqyh-tudyn-astmrar-alaatqalat-altasfyh-llmdnyyn-fy-mnatq-sytrh-alidarh-althatyh

- مقال بعنوان "أبرز انتهاكات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وقوات الإدارة الذاتية الكردية"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 18 يناير 2016م، متاح على الرابط: https://snhr.org/arabic/2016/01/18/5462/
- مقال بعنوان "أكراد سوريا يطالبون بدولة "ديمقراطية لامركزية" تضمن حقوقهم"، الجزيرة نت، 26 أبريل 2025، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VE9
- مقال بعنوان "قيادية كردية: "PYD" ونظام الأسد حيدوا المكوّن الكردي عن الثورة السورية"، تلفزيون سوريا، 22 يناير 2026م، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/8VHP
- مقال بعنوان "محاولات وعقبات.. اقتصاد الإدارة الذاتية بين مد وجزر؟"، وكالة نورث برس إيجنسي، 3 أكتوبر 2023م، https://npasyria.com/168920/
- مقال بعنوان "نهاية داعش تضع "قسد" أمام تحدي جديد"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 5 أبريل 2019م، متاح على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/86599
- مقال بعنوان: "الإدارة الذاتية في الشمال السوري: إشكاليات الشرعية والهوية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 9 يونيو 2018م، متاح على الرابط: https://syrianoor.net/article/20955

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- “An Extraordinary Tale: The YPG/PYD Rises | Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist.” Clingendael.org, 2021,

www.clingendael.org/pub/2021/the-ypgpyd-during-the-syrian-conflict/1-an-extraordinary-tale-the-ypgpyd-rises/#:~:text=A%20first%20element%20of%20the,Syrian%20society%20in%20which%20Kurdish.

- “Ongoing Escalation | Clashes Erupt between SDF and Turkish-Backed Factions in Aleppo and Al-Hasakah Countryside.” The Syrian Observatory for Human Rights - the Syrian Observatory for Human Rights, 26 Feb. 2025, www.syriahr.com/en/356803/.
- “The PKK and the PYD: Comrades in Arms, Rivals in Politics?” Turkeyanalyst.org, 2016, www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/535-#:~:text=Until%20the%20outbreak%20of%20the,own%20authority%20over%20the%20area.
- “UN / SYRIA SDF CHILDREN.” UNifeed, 12 Mar. 2024, media.un.org/unifeed/en/asset/d241/d2416643.
- “US Envoy Calls for Syria Truce to Be Upheld.” Reuters, 22 Jan. 2026, www.reuters.com/world/middle-east/us-envoy-calls-syria-truce-be-upheld-2026-01-22/.
- Al-Kati, Mohannad. “The Kurdish Movement in the Arab World: The Syrian Kurds as a Case Study.” AlMuntaqa, vol. 2, no. 1, Apr.–May 2019, pp. 45–61. Arab Center for Research & Policy Studies. JSTOR, www.jstor.org/stable/10.31430/almuntaqa.2.1.0045

- Annual report of the Autonomous Administration of North and East Syria, Official page of the Autonomous Administration of North and East Syria, 22 july 2020: https://rojavainformationcenter.org/2020/07/annual-report-of-the-autonomous-administration-of-north-and-east-syria/
- Christou, William. “Syrian Army Takes Control of Detention Camp for Islamic State Suspects.” The Guardian, The Guardian, 21 Jan. 2026, www.theguardian.com/world/2026/jan/21/syria-army-al-hawl-camp-kurdish-withdrawal-islamic-state.
- Christou, William. “Syrian Army Takes Control of Detention Camp for Islamic State Suspects.” The Guardian, The Guardian, 21 Jan. 2026, www.theguardian.com/world/2026/jan/21/syria-army-al-hawl-camp-kurdish-withdrawal-islamic-state.
- Grokipedia. “Syrian Democratic Forces Military Councils.” Grokipedia, 21 Jan. 1970, grokipedia.com/page/Syrian_Democratic_Forces_military_councils.
- Kurdistan Democratic Party, from a base for “unity” to an arena for division, Enab Baladi, 10 may 2017: https://english.enabbaladi.net/archives/2017/05/kurdish-political-movement-syria/#:~:text=After%20the%20announcement%20of%20its,and%20cultural%20groups%C

2%A0such%20as%20the%C2%A0Kurdistan%C2%A0Democratic

- Sewell, Abby. “A US Shift Marked Kurdish-Led Forces’ Fall from Power in Syria.” AP News, 21 Jan. 2026, apnews.com/article/syria-sdf-kurdish-washington-military-islamic-state-dcf6869b06e95931a7a40fa4494006c2.
- Sirwan Kajjo, Christian Sinclair, “The Evolution of Kurdish Politics in Syria - MERIP.” Middle East Research and Information Project, 31 Aug. 2011, www.merip.org/2011/08/the-evolution-of-kurdish-politics-in-syria/#:~:text=Salah%20Badreddin%2C%20an%20early%20member,8%5D%20The%20left%20was.
- Syria: Country focus: Country of Origin Information Report, the European Union Agency for Asylum (EUAA), July 2025. P102.
- SyriacPress. “Syrian Democratic Council Strongly Criticizes Composition of New Syrian Government, Says It Lacks on All Sides - SyriacPress.” SyriacPress, 30 Mar. 2025, syriacpress.com/blog/2025/03/30/syrian-democratic-council-strongly-criticizes-composition-of-new-syrian-government-says-it-lacks-on-all-sides/.
- US signals end of military support for Syria’s Kurdish forces, urges integration, by Al Arabiya English, 20 January ,2026: https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2026/01/

20/us-signals-end-of-military-support-for-syria-s-kurdish-forces-urges-integration

- Wladimir van Wilgenburg. “Syrian Democratic Forces (Syria) – European Council on Foreign Relations.” ECFR, 10 Nov. 2020, ecfr.eu/special/mena-armed-groups/syrian-democratic-forces-syria/#:~:text=Wladimir%20van%20Wilgenburg.